الأحادِيث الوارِدة في الدعاءِ لرب الطعام إذا أُكل عنده - جمعا ودراسة

د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري*

سلم البحث في ١٤٤٢/٤/١٩هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٢/٥/٢١هـ

ملخص البحث:

- عنوان البحث: الأحاديث الواردة في الدعاء لرَبِّ الطعام إذا أُكِلَ عنده.

- هدف البحث: جمع الأحاديث الواردة عن النبيِّ ﷺ في الدعاء لرَبِّ الطعام إذا أُكِلَ عنده، من دواوين السنة، وتخريجها، ودراستها حديثيًا، والحكم عليها، وقد اتَّبعتُ المنهج الاستقرائي في البحث، وذلك بتتبعها في مظانها.

- مشكلة البحث: تَشَعُّبُ بعض طرق حديث البحث، وكثرة الاختلاف على بعض الرواة.

- نتائج البحث:

١- بلغ عدد الأحاديث في هذه الدراسة خمسة أحاديث، حديثان في صحيح مسلم، والبقية في غير الصحيح.

٢- أحاديث الباب فيها الصحيح غير الصريح في الدعاء لرَبِّ الطعام إذا أُكِلَ عنده، وفيها الصريح غير الصحيح.

٣- تراجم أصحاب المصنفات، وما استنبطه بعض الشراح من أحاديث الدراسة يدلُّ على مشروعية الدعاء لصاحب الطعام إذا أكل عنده.

الكلمات المفتاحية: أحاديث، دعاء، رب، الطعام.

ABSTRACT

The Hadiths stated about making Dua for food offeror if you eat at his place, Collection and Study

- **Study Title:**
The Hadiths stated about making Dua for food offeror if you eat at his place

- **Study Aim:**
Collection and study the Hadiths reported by the Prophet (PBUH) about saying a prayer for food offeror if you eat at his place, from the sunnah books, their verification, acceptance, and documentation, collection of the Hadiths reported from the Prophet and judgment on its authenticity. I adopted the inductive methodology of research, by following the respective Hadiths in their expected documents, manuscripts, and books.

- **Study problem:** the complexity of some reporting line of narrators of the Prophet's sayings, and the frequent differences about the integrity of some narrators.

* الأستاذ المساعد في قسم السنَّة ومصادرها، كلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- **Study findings:**
١. The number of hadiths in this study was five hadiths, two hadiths in "Sahih Muslim" Hadiths collection book, and the rest came outside this book
٢. The hadiths about this topic include correct and implicit hadith about saying prayer for the food offeror (host) if the invitee eats with him, and there incorrect and explicit Hadiths.
Keywords: Hadiths - Dua- Food Offeror

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[١]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾[٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[٣]. [٤].

فنعم الله علينا كثيرة، وآلائه جسيمة، فالناس يزرعون ونأكل، ويصنعون ونركب، وينسجون ونلبس، ويجوعون ونشبع، وفي سورتي الأنعام والنحل كان ذكر الطعام أكثر ما ذُكر، وقد كان الصحابة يقولون: الاجتماع على الطعام من مكارم الأخلاق[٥]، وليس الغرض من الطعام هو الأكل فحسب؛ بل الغرض هو الاجتماع في المأدب ليحصل الأنس والألفة؛ والتقارب والتحابب، غير أنَّ الضيافة لها آداب منها ما هو خاص بالضيف، ومنها ما هو خاص بالمضيف، ومن جملة الآداب التي

---

(١) آل عمران: ١٠٢.
(٢) النساء: ١.
(٣) الأحزاب: ٧٠ – ٧١.
(٤) هذه الخطبة تسمى عند العلماء بخطبة الحاجة، وقد أخرجها أبو داود في (كتاب السنن٣/٤٥٦، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح، برقم٢١١٨)، من طريق إسرائيل بن يونس، والترمذي في (الجامع٢/٥٧٥، أبواب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، برقم١١٣١)، من طريق الأعمش، وابن ماجه في (السنن٣/٨٧، أبواب النكاح، باب خطبة النكاح، برقم١٨٩٢)، من طريق يونس بن أبي إسحاق السبيعي. ثلاثتهم (إسرائيل، الأعمش، ويونس)، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص عوف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وقَرَنَ إسرائيل بأبي الأحوص: عامر بن عبد الله الهذلي.
(٥) إحياء علوم الدين (٢/٩).

ينبغي أن يراعيها الضيف الدعاء للمضيف، وقد ورد في السنة أحاديث فيها الدعاء لرَبِّ الطعام إذا أُكل عنده، وقد رأيت من بعض أهل العلم وطلابه من يفتي بأنَّ ما ورد في الباب ليس صريحًا في دعاء الضيف للمضيف، وأنَّه لا يثبت دليل على الخصوص، وإنَّما يدعو الضيف لمضيفه دعاءً مطلقًا، فأحببت في بحثي هذا أن أتناول ما وقفت عليه من أحاديث الباب، وهل لقولهم هذا محل من النظر، فكان مجموع ما وقفت عليه بعد البحث والتقصي خمسة أحاديث، وقد اجتهدت في إجراء الصناعة الحديثية في دراسة ما كان منها خارج الصحيح، وقد أسميته: **(الأحاديث الواردة في الدعاء لرَبِّ الطعام إذا أُكل عنده جمعًا ودراسة)**.

وأمَّا **عن الدراسات السابقة:** فلم أقف على من أفرد هذا البحث، وذلك من خلال تتبعي لدليل الأبحاث المحكمة، وسؤال المختصين.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر.

فأمَّا **المقدمة** فذكرت فيها بعد الافتتاحية أهمية الموضوع، والسبب الباعث للكتابة فيه، وأنني لم أسبق إليه، والمنهج الذي سرت عليه، وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، وقد جعلت أحاديث هذه الدراسة في ستة مباحث على الترتيب التالي:

المبحث الأول: حديث المقداد بن الأسود الكندي ﷺ.

المبحث الثاني: حديث عبد الله بن بُسْر ﷺ.

المبحث الثالث: حديث أنس بن مالك ﷺ.

المبحث الرابع: حديث عبد الله بن الزبير ﷺ.

المبحث الخامس: حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

المبحث السادس: فقه أحاديث الدراسة.

الخاتمة: تضمنت أهم نتائج البحث.

وأمَّا **عن الإجراءات التي اتبعتها في إعداد البحث،** فهي على النحو التالي:

١- جمع الأحاديث من مصادر السنة النبوية، ثم أقوم بتخريجها، والحكم عليها حسب قواعد المحدثين، فإن كان الحديث في الصحيح اكتفيت بالعزو إليه، وإن كان خارج الصحيح، فإنني أجتهد في استقصاء طرقه إذا كان الحديث قد اختلف على أحد من رواته، ثم أحكم عليه وَفْق منهج المحدثين.

٢- إن كان الراوي من رجال (تقريب التهذيب)، فإني أقتصر في بيان حاله على حكم

الحافظ ابن حجرٍ عليه، إلاَّ إذا ظهر لي خلافه، فإني أنقل من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يُبيِّن حاله على ما ظهر لي، وإذا لم يكن من رجال (التقريب)، فإني أذكر من أقوال الأئمة ما يُبيِّن حاله جرحًا وتعديلاً.

٣- أُقدم في عزو الأحاديث الكتب الستة بحسب ترتيبها المشهور، وما زاد عليها فبحسب الوفيات.

٤- أنقل –ما أقف عليه– من أقوال أهل العلم بالعلل عند الاختيار أو ترجيح وجه على آخر، أو بيان حكم.

٥- أُبين ما يحتاج إلى بيان من كتب غريب الحديث، أو كتب اللغة.

٦- ذيَّلتُ مادة هذا البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

المبحث الأول
حديث المقداد بن الأسود الكندي ﷺ

عَنِ الْمِقْدَادِ بنِ عَمْرو ﷺ، قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَصَاحِبَانِ لِي، وَقَدْ ذَهَبَتْ أَسْمَاعُنَا وَأَبْصَارُنَا مِنَ الْجَهْدِ، فَجَعَلْنَا نَعْرِضُ أَنْفُسَنَا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقْبَلُنَا، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَانْطَلَقَ بِنَا إِلَى أَهْلِهِ، فَإِذَا ثَلاثَةُ أَعْنُزٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «احْتَلِبُوا هَذَا اللَّبَنَ بَيْنَنَا»، قَالَ: فَكُنَّا نَحْتَلِبُ فَيَشْرَبُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنَّا نَصِيبَهُ، وَنَرْفَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَصِيبَهُ، قَالَ: فَيَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ فَيُسَلِّمُ تَسْلِيمًا لا يُوقِظُ نَائِمًا، وَيُسْمِعُ الْيَقْظَانَ، قَالَ: ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَأْتِي شَرَابَهُ فَيَشْرَبُ، فَأَتَانِي الشَّيْطَانُ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَقَدْ شَرِبْتُ نَصِيبِي، فَقَالَ: مُحَمَّدٌ يَأْتِي الأَنْصَارَ فَيُتْحِفُونَهُ، وَيُصِيبُ عِنْدَهُمْ مَا بِهِ حَاجَةٌ إِلَى هَذِهِ الْجُرْعَةِ، فَأَتَيْتُهَا فَشَرِبْتُهَا، فَلَمَّا أَنْ وَغَلَتْ فِي بَطْنِي، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهَا سَبِيلٌ، قَالَ: نَدَّمَنِي الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ، مَا صَنَعْتَ أَشَرِبْتَ شَرَابَ مُحَمَّدٍ، فَيَجِيءُ فَلا يَجِدُهُ، فَيَدْعُو عَلَيْكَ فَتَهْلِكُ، فَتَذْهَبُ دُنْيَاكَ وَآخِرَتُكَ، وَعَلَيَّ شَمْلَةٌ إِذَا وَضَعْتُهَا عَلَى قَدَمَيَّ خَرَجَ رَأْسِي، وَإِذَا وَضَعْتُهَا عَلَى رَأْسِي خَرَجَ قَدَمَايَ، وَجَعَلَ لا يَجِيئُنِي النَّوْمُ، وَأَمَّا صَاحِبَايَ فَنَامَا وَلَمْ يَصْنَعَا مَا صَنَعْتُ، قَالَ: فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَسَلَّمَ كَمَا كَانَ يُسَلِّمُ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى شَرَابَهُ فَكَشَفَ عَنْهُ، فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ شَيْئًا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: الآنَ يَدْعُو عَلَيَّ فَأَهْلِكُ، فَقَالَ: «اللهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَأَسْقِ مَنْ أَسْقَانِي»، قَالَ: فَعَمَدْتُ إِلَى الشَّمْلَةِ فَشَدَدْتُهَا عَلَيَّ، وَأَخَذْتُ الشَّفْرَةَ فَانْطَلَقْتُ إِلَى الأَعْنُزِ أَيُّهَا أَسْمَنُ، فَأَذْبَحُهَا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا هِيَ حَافِلَةٌ، وَإِذَا هُنَّ حُفَّلٌ كُلُّهُنَّ، فَعَمَدْتُ إِلَى إِنَاءٍ

لآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ مَا كَانُوا يَطْمَعُونَ أَنْ يَحْتَلِبُوا فِيهِ، قَالَ: فَحَلَبْتُ فِيهِ حَتَّى عَلَتْهُ رَغْوَةٌ، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَشَرِبْتُمْ شَرَابَكُمُ اللَّيْلَةَ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، اشْرَبْ، فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، اشْرَبْ، فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي، فَلَمَّا عَرَفْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَوِيَ وَأَصَبْتُ دَعْوَتَهُ، ضَحِكْتُ حَتَّى أُلْقِيتُ إِلَى الأَرْضِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِحْدَى سَوْآتِكَ يَا مِقْدَادُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَانَ مِنْ أَمْرِي كَذَا وَكَذَا وَفَعَلْتُ كَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذِهِ إِلا رَحْمَةٌ مِنَ اللهِ، أَفَلا كُنْتَ آذَنْتَنِي فَنُوقِظَ صَاحِبَيْنَا فَيُصِيبَانِ مِنْهَا»، قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أُبَالِي إِذَا أَصَبْتَهَا وَأَصَبْتُهَا مَعَكَ مَنْ أَصَابَهَا مِنَ النَّاسِ.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم(١)، من طريق شَبَابَة بن سَوَّار، والترمذي(٢)، من طريق عبد الله بن المبارك. كلاهما (شَبَابَة، وابن المبارك)، عن سليمان بن المغيرة، ولفظ ابن المبارك جاء مختصرًا. وأخرجه أحمد(٣)، من طريق حماد بن سلمة. كلاهما (سليمان، وحماد)، عن ثابت البُناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن المقداد ﷺ، به بمثله.

شرح غريب الحديث:

- قوله: «فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقْبَلُنَا»: قال القرطبي ﷺ: "أي: يُطْعِمُنَا"(٤)، وقال النووي: "وهذا محمول على أن الذين عَرَضوا أنفسهم عليهم كانوا مُقِلِّين ليس عندهم شيء يُواسُون به"(٥).

- وقوله: «ثَلاثَةُ أَعْنُزٍ»: قال الجوهريّ: "والعنز: الأنثى من الظباء، والأوعال، وهي الماعز"(٦).

- وقوله: «فَيُتْحِفُونَهُ»: قال الفيروزآبادي: "التحفة: بالضم، وكهمزة: البر، واللطف، والطرفة"(٧). وقال النووي:" يقال أتحفته به: إذا خصصته، وأطرفته، وفي هذا جواز تخصيص صاحب الطعام بعض الحاضرين بفاخر من الطعام والشراب، إذا لم يتأذ

---

(١) صحيح مسلم (١٦٢٥/٣، كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره، برقم ٢٠٥٥).
(٢) الجامع (٢٧/٥، أبواب الاستئذان والآداب عن رسول الله ﷺ، باب كيف السَّلام، برقم ٢٩١٦).
(٣) المسند (٢٢٨/٣٩، برقم ٢٣٨٠٨).
(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣٣٢/٥).
(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٣/١٤).
(٦) المصباح المنير (٤٣٢/٢)، مادة: عنز.
(٧) القاموس المحيط (ص ٧٩٤).

الباقون لإيثارهم المخصص؛ لعلمه، أو صلاحه، أو شرفه، أوغير ذلك" [١].

– وقوله: «الْجُرْعَةِ»: قال ابن الأثير: "تروى بالضم، والفتح، فالضم: الاسم من الشُّرب اليسير، والفتح: المرة الواحدة منه. والضم أشبه بالحديث"[٢] وقال الفيومي: "والجُرعة من الماء؛ كاللقمة من الطعام، وهو ما يُجرع مرة واحدة، والجمع جُرَعٌ"[٣].

– وقوله: «وَغَلَتْ فِي بَطْنِي»: أي: دخلت فيه، فكل من دخل في شيء فهو واغل فيه[٤].

– وقوله: «وَعَلَيَّ شَمْلَةٌ»: الشملة: كساء صغير، يؤتزر به، والجمع شملات[٥].

– وقوله: « الشَّفْرَةَ»: هي المُدْيَةُ، وهي السكين العريض، والجمع شفار [٦].

– وقوله: «حَافِلَةٌ»: أي كثيرة اللبن، سميت محفَّلة؛ لأنَّ اللبن حُفِّل في ضَرْعها، أي: جُمِع[٧].

– وقوله: «رَغْوَةٌ»: بتثليث الراء، هو الزبد الذي يعلو اللبن عند الصب والحلب.[٨].

المبحث الثاني
حديث عبد الله بن بُسْر رضي الله عنه

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ رضي الله عنه، قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَبِي، قَالَ: فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ طَعَامًا وَوَطْبَةً، فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ أُتِيَ بِتَمْرٍ فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي النَّوَى بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ، وَيَجْمَعُ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى– قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ ظَنِّي وَهُوَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ إِلْقَاءُ النَّوَى بَيْنَ الإِصْبَعَيْنِ – ثُمَّ أُتِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ، ثُمَّ نَاوَلَهُ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، قَالَ: فَقَالَ أَبِي: وَأَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ، ادْعُ اللهَ لَنَا، فَقَالَ: «اللهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَا رَزَقْتَهُمْ، وَاغْفِرْ لَهُمْ، وَارْحَمْهُمْ».

تخريج الحديث:

– أخرجه مسلم[٩]، والترمذي[١٠]، كلاهما عن أبي موسى محمد بن المثنى،عن محمد

---

(١) المنهاج (١٧٧/١٣).
(٢) النهاية في غريب الحديث (٢٥٦/١)، مادة: جرع.
(٣) المصباح المنير (٩٧/١)، مادة: جرع.
(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣٣٢/٥).
(٥) المصباح المنير (٣٢٣/١)، مادة: شمل.
(٦) النهاية في غريب الحديث (٨٧٧/١)، والمصباح المنير (٣١٧/١)، مادة: شفر
(٧) النهاية في غريب الحديث (٣٩٩/١)، مادة: حفل، والقاموس المحيط (ص ٩٨٥).
(٨) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/١٤)، والمصباح المنير (٢٣٢/١).
(٩) صحيح مسلم (١٦١٥/٣، كتاب الأشربة، باب استحباب وضع النوى خارج التمر، واستحباب دعاء الضيف لأهل الطعام، برقم ١٤٦/٢٠٤٢).
(١٠) الجامع (١٧٣/٦، أبواب الدعوات عن رسول، باب في دعاءِ الضَّيف، برقم ٣٨٩٣).

ابن جعفر المعروف بغندر، ومسلم[١]، من طريق محمد بن أبي عدي، ويحيى بن حماد، وأبو داود[٢]، عن حفص بن عمر. أربعتهم (غندر، وابن أبي عدي، ويحيى، وحفص)، عن شعبة بن الحجاج، عن يزيد بن خمير. وقال حفص في روايته: «فَجَعَلَ يُلْقِي النَّوَى عَلَى ظَهْرِ أُصْبُعِهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى».

- وأخرجه أحمد[٣]، من طريق هشام بن يوسف. كلاهما (ابن خمير، وهشام)، عن عبد الله بن بُسْر ﷺ، به، ولفظ هشام مختصرًا.

شرح غريب الحديث:

- قوله: «وَوَطْبَةً»: قال النضر بن شميل: "الوطبة: الحيس، يجمع بين التمر والأقط والسمن"[٤].

- وقوله: «وَيُلْقِي النَّوَى بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ، وَيَجْمَعُ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى»: قال القاضي عياض: "دليل على قلة ما كان يأكله ﷺ لأنَّ ما يجتمع بين السبابة والوسطى إنما يكون من تمر قليل"[٥]. وقال ابن رسلان: "وفيه بيان الأدب في أكل التمر والرطب ونحوهما، أن لا يجمع النوى في كفه، بل يضعه من فيه على ظهر أصبعيه السبابة والوسطى، أو على ظهر كفه ثم يلقيه خارج الوعاء الذي فيه التمر ولا يجمعه معه"[٦].

- قوله: «قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ ظَنِّي وَهُوَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ إِلْقَاءُ النَّوَى بَيْنَ الإِصْبَعَيْنِ»: قال النووي: "معناه أن شعبة قال: الذي أظنه أن إلقاء النوى مذكور في الحديث، فأشار إلى تردد فيه، وشك، وفي الطريق الثاني جزم بإثباته، ولم يشك، فهو ثابت بهذه الرواية، وأما رواية الشك فلا تضر، سواء تقدمت على هذه، أو تأخرت؛ لأنَّه تيقن في وقت، وشك في وقت، فاليقين ثابت، ولا يمنعه النسيان في وقت آخر"[٧].

المبحث الثالث
حديث أنس بن مالك ﷺ

(١) صحيح مسلم (١٦١٥/٣، برقم ٢٠٤٢).
(٢) سنن أبي داود (٥٦٠/٥، كتاب الأشربة، باب في النفخ في الشراب والتنفس فيه، برقم ٣٧٢٩).
(٣) المسند (٢٢٠/٢٩، برقم ١٧٦٧٣).
(٤) النهاية في غريب الحديث (٨٦٢/٢)، مادة: وطب.
(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٢٥/٦)
(٦) شرح سنن أبي داود (٢٦٦/١٥).
(٧) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢٢٦/١٣)،

عن أنس ﷺ: أن النبيَّ ﷺ جاءَ إلى سعدِ بن عُبَادَةَ، فجاءَ بخُبْزٍ وزَيْتٍ[1]، فأكَلَ، ثم قال النبيُّ ﷺ: «أفْطَرَ عندَكُمُ الصَّائمونَ، وأَكَلَ طَعامَكُم الأبْرَارُ، وصَلَّتْ عَلَيكُم المَلائِكة».

تخريج الحديث:

ورد الحديث عن أنس ﷺ من أربعة طُرُق: ثابت البُناني. ويحيى بن أبي كثير. ويحيى بن سعيد الأنصاري. وقتادة بن دِعامة.

أولاً: طريق ثابت البُناني:

– أخرجه أبو داود عن مخلدُ بن خالدٌ[2]، وأحمد[3]، والبيهقي[4]، من طريق أحمد بن منصور الرمادي. ثلاثتهم (مخلد، وأحمد، والرمادي)، عن عبد الرزَّاق[5]، عن معمر بن راشد، ولفظ الإمام أحمد في أوله قصة، وقال أحمد والرمادي في روايتهما: عن أنسٍ أو غيرِه بالشك.

– وأخرجه البزار[6]، من طريق جعفر بن سليمان. كلاهما (معمر، وجعفر)، عن ثابت البُناني، ولفظ جعفر جاء مطولاً، وفي أوله قصة.

هذا الطريق يرويه ثابت البُناني، واختلف عنه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: ثابت البُناني، عن أنس ﷺ، أو غيره –بالشك– عن النبيِّ ﷺ. ورواه عنه على هذا الوجه: معمر بن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، ثقة ثبت فاضل؛ إلا أنَّ في روايته عن: ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة[7]،

---

(١) قال النووي في الأذكار (ص١٩١، برقم ٥٤٩): "فجاء بخبزٍ وزيْتٍ، وهو كذلك في نسخ الأذكار، ولكنه تصحيف، والصحيح أنه جاء بخبز وزبيب". وقال الحافظ في نتائج الأفكار (٢٠٤/٥):"وما أظن الزيت إلا تصحيفًا عن الزبيب، فقد رويناه في المختارة من طريق أحمد بن منصور، عن عبد الرزاق كما قال أحمد، وهو أتقن من غيره لو انفرد، فكيف إذا توبع".

(٢) كتاب السنن (٦٦١/٥، كتاب الأطعمة، باب في غسل اليد من الطعام، برقم ٣٨٥٤).

(٣) المسند (٣٩٧/١٩، برقم ١٢٤٠٦).

(٤) السنن الكبير (٦٠٩/٤، كتاب الصيام، باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده، برقم ٨١٣٦).

(٥) هو في المصنف (٣١١/٤، كتاب الصيام، باب من فطر صائما، برقم ٧٩٠٧)، وكرره في (٣٨١/١٠، كتاب الجامع، باب الاستئذان ثلاثا، برقم ١٩٤٢٥).

(٦) المسند (٢٩٢/١٣، برقم ٦٨٧٢).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٥٧٠، رقم الترجمة: ٦٨٠٩).

واختلف على من دون معمر، وهو عبد الرزاق الصنعاني:

= فرواه عنه على هذا الوجه: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي، أبو عبد الله

أحد الأئمة، ثقة، حافظ، فقيه، حجة[١]. وتابعه على هذا الوجه: أحمد بن منصور بن سيَّار البغدادي، الرَّمادي، أبو بكر، ثقة حافظ، طَعَن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن[٢].

= وخالفهما: مخلدُ بن خالدٌ، فرواه عن عبد الرزاق الصنعاني عن معمر، عن ثابت، عن أنس ﷺ من غير شك فيه.

– ومخلدُ بن خالدٌ بن يزيد الشعيري، بفتح المعجمة أبو محمد العسقلاني، ثقة [٣].

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ والأشبه بالصواب عن عبد الرزاق هو الرواية بالشك؛ لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فالإمام أحمد بن حنبل من أثبت أصحاب عبد الرزاق الصنعاني.

والثانية الاختصاص: فأحمد بن حنبل راوية عبد الرزاق، وقد أكثر عنه جدًا، مما يدلُّ على أنَّ له مزيد اختصاص بعبد الرزاق؛ بخلاف مخلد بن خالد، فهو قليل الرواية في جنب ما رووا أصحاب عبد الرزاق عنه.

والثالثة: الحفظ والإتقان: فالإمام أحمد، وأحمد بن منصور من الثقة والحفظ والإتقان بمكان.

والرابعة: كثرة العدد: فالذين رووا الحديث بالشك أكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

الوجه الثاني: ثابت البُناني، عن أنس ﷺ، عن النبيِّ ﷺ. ورواه عنه على هذا الوجه: جعفر بن سليمان الضُّبَعي، أبو سليمان البصري صدوق زاهد؛ لكنه كان يتشيع[٤]، وروايته عن ثابت البُناني خاصة متكلمٌ فيها، فقد حدَّثَ عن ثابت بمناكير. قال

(١) انظر: التقريب (ص ١٢١، رقم الترجمة: ٩٦).
(٢) انظر: التقريب (ص ١٢٣، رقم الترجمة: ١١٣).
(٣) انظر: التقريب (ص ٥٥٢، رقم الترجمة: ٦٥٣١).
(٤) انظر: التقريب (ص ١٧٩، رقم الترجمة: ٩٤٢).

علي بن المديني: "أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير"(١). وقال الأزديّ: "عامّة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر"(٢).

والذي يظهر أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن ثابت البُناني هو الأول؛ لِعِدَّة قرائن:

الأولى: الحفظ والإتقان: فالذين رووه بالشك هم من الحفظ والإتقان والتثبت بمكان، وكلٌّ من خالفهما، فإنَّه يُحْكمُ بالخطأ على مُخالِفِهما كائنًا من كان.

والثانية: سلوك الجادة: فجعفر بن سليمان سلك الجادة، فرواه عن ثابت، عن أنس ﷺ، وهي سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة. قال الإمام أحمد: "أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر، عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت، عن أنس، يحيلون عليهما"(٣). وعلق ابن رجب على قول الإمام أحمد فقال: "ومراد أحمد بهذا كثرة من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، وكثرة من يروي عن ثابت من ضعفاء أهل البصرة، وسيء الحفظ، والمجهولين منهم، فإنَّه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب، فوقعت المنكرات في حديثه، وإنما أتى من جهة من روى عنه من هؤلاء"(٤).

والحديث من وجهه المحفوظ منكر؛ لعلتين فيه:

الأولى: تفرد معمر به، وهو وإنْ كان ثقة ثبتًا إلا أنَّ روايته عن ثابت مقدوح فيها، فقد حدَّثَ عنه بأحاديث فيها غرائب ومناكير وأوهام أُنكرت عليه، وقد أعلَّ روايته عن ثابتٍ عدد من كبار النقاد، منهم: يحيى بن معين(٥)، وعلي بن المديني(٦)، والعقيلي(٧)، وابن رجب(٨)، والحافظ ابن حجر(٩)، فتفرد معمر عن ثابت لا يحتمل من

---

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال (ص٣٥٥، برقم ١١٤).
(٢) إكمال تهذيب الكمال (٢١٩/٣).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥٨٢/٢، برقم ٣٣٩٠).
(٤) شرح علل الترمذي (٥٠٢/٢).
(٥) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ص١٩٧، برقم ٢٦٦)، والتعديل والتجريح للباجي (٧٤٢/٢)، وتهذيب الكمال (١٨٢/٧).
(٦) علل الحديث ومعرفة الرجال (ص ٣٥٥، برقم ١١٤).
(٧) كتاب الضعفاء (٣٠٦/٣).
(٨) شرح علل الترمذي (٦٥٧/٢).
(٩) انظر: نتائج الأفكار (٢٠٤/٥)، والمطالب العالية (٢٩١/١٥). وفي مقابل هذه الأقوال قال الإمام أحمد كما في العلل ومعرفة الرجال– برواية المَرُّوْذِيّ– (ص٤١–٤٢، برقم ٣): "ليس أحد أثبت ولا أعرف بحديث ثابت من حماد، ثم قال: وسليمان بن المغيرة، قلت: معمر؟ قال: ومعمر

مثله؛ لضعفه فيه، فأين الثقات الأثبات من أصحاب ثابت البُناني عن هذا الحديث، والذين أتقنوا حديثه وضبطوه، ولم يعزب عنهم من حديثه في الغالب شيء، أين هم عن هذا السنة على كثرتهم؟ وهم المقدمون والمعتنون بحديثه؛ كحماد بن سلمة، وسليمان بن المغيرة، وحماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج وغيرهم(١)، فلو كان ثابتًا لحدَّث به أصحاب ثابت.

- وقد ساق العقيلي في الضعفاء عِدَّة أحاديث فيما أُنكر من رواية معمر عن ثابت، منها هذا الحديث، وقال: كلُّ هذه الأحاديث لا يتابع عليها، وليست بمحفوظة(٢).

والثانية: التردد بين أنس وغيره؛ لاحتمال أن يكون هذا الغير غير صحابي. قال الحافظ: "وفي هذا السند مع ذلك علة أخرى، وهي: التردد بين أنس وغيره عند الإمام أحمد؛ لاحتمال أن يكون الغير غير صحابي" (٣).

ولذا فإنَّ تصحيح النووي(٤)، وابن الملقن(٥)، والعراقي(٦) لإسناده هو محل نظر، وقد تعقب الحافظ ابن حجر النووي في تصحيح إسناده فقال: "في وصف الشيخ هذا الإسناد بالصحة نظرٌ؛ لأنَّ معمرًا وإن احتجّ به الشيخان، فروايته عن ثابت بخصوصه مقدوح فيها... ولو وصف الشيخ المتن بالصحة لكان أولى؛ لأنَّ له طرقًا يقوي بعضها ببعض"(٧).

حسن الحديث عن ثابت". وقال الفضل بن زياد -فيما نقله الفسوي عنه- في المعرفة والتاريخ (١٦٦/٢)، وسئل أحمد بن حنبل: عما روى معمر عن ثابت؟ فقال: "ما أحسن حديثه"، وقول الإمام أحمد هذا محمول على ما لم ينكر عليه من روايته عن ثابت، أو ما تمَّ انتقاءه مما صحَّ من حديثه، يوضح ذلك قول عبد الرحمن بن مهدي -فيما نقله ابن عساكر عنه- في تاريخ دمشق (٤١٥/٥٩): "اثنان إذا كتبت حديثهما هكذا رأيت فيه، وإذا انتقيتها كانت حسانًا: معمر، وحماد بن سلمة".

(١) شرح علل الترمذي (٤٩٩/٢-٥٠٣).

(٢) نتائج الأفكار (٢٠٤/٥)، وهذا النص ساقطٌ من كتاب الضعفاء للعقيلي؛ فلم أرَ ذلك في نُسخه المطبوعة.

(٣) نتائج الأفكار (٢٠٤/٥).

(٤) الأذكار (ص ١٩١).

(٥) البدر المنير (٤٤٠/١٩).

(٦) المغني عن حمل الأسفار (ص ٤٤٥).

(٧) نتائج الأفكار (٢٠٤/٥-٢٠٥).

وفي تعقب الحافظ ابن حجر للنووي، تعقب لشيخيه، ولعلَّ الحامل على عدم التصريح بتسميتهما تأدبًا وإجلالاً لهما. وقد أعلَّ الحافظ ابن حجر طريق ثابت بالعلتين السابقتين[١]، ولكن قول الحافظ ابن حجر: "ولو وصف الشيخ المتن بالصحة لكان أولى؛ لأنَّ له طُرُقًا يقوي بعضها ببعض".

أقول: قول الحافظِ هذا هو محل نظر؛ إذ إنَّ طُرُقه واهية ولا يُعتدُّ بها، ولا تصلح لتقوية الحديث؛ بل لا تزيده إلا وهنًا، فإنَّ طرقه دائرة بين الإرسال والنكارة كما سيأتي.

ثانيًا: طريق يحيى بن أبي كثير:

– أخرجه ابن أبي شيبة[٢]، وأحمد[٣]، والطبراني[٤]، عن أحمد بن رشدين، عن زهير بن عباد الرؤاسي. ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وزهير)، عن وكيع بن الجراح[٥]، وقَرَنَ الإمام أحمد به: إسحاق الأزرق، وزاد زهير في روايته: الثوري بين وكيع وهشام الدَّسْتَوَائِي، ولفظ ثلاثتهم: «وَنَزَلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ»، بدلاً من: «وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ».

– وأخرجه أحمد[٦]، والدارمي[٧]، والبيهقي[٨]، عن يزيد بن هارون، والنسائي[٩]، من طريق معاذ بن هشام، وأخرجه أيضًا[١٠]، من طريق عبد الله بن المبارك، وأخرجه أيضًا[١١]، من طريق خالد بن الحارث، وأبو يعلى[١]، من طريق يونس بن بُكير،

---

(١) كما في نتائج الأفكار (٢٠٤/٥–٢٠٥)، وأمَّا في التلخيص الحبير (٢٤٠٦/٥)، فصحح إسناده.

(٢) المصنف (٣٣٠/٦، كتاب الصيام، ما قالوا في الصائم إذا أفطر ما يقول، برقم ٩٨٣٨).

(٣) المسند (٢١٥/١٩، برقم ١٢١٧٧).

(٤) المعجم الأوسط (٩٩/١، برقم ٣٠١).

(٥) هو عنده في الزهد والرقائق (٨٢٨/٢، برقم ١٠٩٩).

(٦) المسند، (٣٦٧/٢٠، برقم ١٣٠٨٦).

(٧) المسند (١١١١/٢، كتاب الصيام، باب دعاء الصائم لمن يُفطر عنده، برقم ١٨١٣).

(٨) السنن الكبير (٦٠٨/٤، كتاب الصيام، باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده، برقم ٨١٣٥).

(٩) السنن الكبرى (٣١١/٦، كتاب الصيام، باب الدعاء لمن أفطر عنده، برقم ٦٨٧٤).

(١٠) المصدر السابق، برقم (٦٨٧٥).

(١١) المصدر السابق، برقم (١٠٠٥٦).

والطبراني[٢]، والبيهقي[٣] من طريق مسلم بن إبراهيم. ثمانيتهم (وكيع، وإسحاق، ويزيد، ومعاذ، وابن المبارك، وخالد، ويونس، ومسلم)، عن هشام الدَّسْتَوَائِي[٤]. قال وكيع، وابن المبارك في روايتهما: عن يحيى بن أبي كثير قال: **حُدثت عن أنس بن مالك**، ولم يذكر في حديثه: «وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ»، وزاد مسلم في حديثه: «وَغَشِيَتْكُمُ الرَّحْمَةُ»، وفي حديث البقية: «وَتَنَزَّلَتْ»، بدلاً من قوله: «وَصَلَّتْ».

---

(١) المسند (٢٩٢/٧، برقم ٤٣٢٠).

(٢) الدعاء (ص٢٨٧، برقم ٩٢٢).

(٣) السنن الكبير (٦٠٩/٤، كتاب الصيام، باب ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده، برقم ٨١٣٥).

(٤) وقع في كتاب الزهد لوكيع تحقيق الشيخ/ أحمد فريد، التصريح بأنَّ هشامًا هو (ابن حسان)، والذي يظهر لي -والله أعلم- أنَّه وهمًا؛ إمَّا من راوية كتاب الزهد، أو تصرفٌ من النساخ، ويؤيد ذلك عِدَّة أمور:

أولاً: ما جاء في مسند الإمام أحمد (٢١٥/١٩، برقم ١٢١٧٧)، قال: حدثنا وكيع، حدثنا هشام، وإسحاق الأزرق قال: **أخبرنا** الدَّسْتَوَائِي...

وثانيًا: جاء في رواية كل من: إسحاق الأزرق، ويونس بن بُكير، ويزيد بن هارون - في مسند الدارمي، والسنن الكبير للبيهقي- وفي رواية مسلم بن إبراهيم -عند البيهقي- التصريح بأنَّ هشامًا هو: الدَّسْتَوَائِي.

وثالثًا: ترجيح الحافظ ابن حجر أنَّه الدَّسْتَوَائِي حيث قال في (إتحاف المهرة٣٨١/٢، برقم ١٩٤١): "رويناه في ترجمة يحيى بن أبي كثير من (حلية الأولياء) قال: ثنا محمد بن الحسن بن كوثر، ثنا علي بن الفضل، ثنا يزيد بن هارون، ثنا هشام بن حسان. وقوله: (ابن حسان)، **غَلِطَ ابن كوثر، أو شيخه**" أهـ.

رابعًا: أنَّ وكيعًا قليل الرواية جدًا عن شيخه هشام بن حسان، فلم أقف له إلا على حديثين - ليس هذا منهما - وهما: أحدهما: ما جاء في (مصنف ابن أبي شيبة١١٩/٦، برقم ٩٠٢١)، قال: ثنا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَس، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْنَا: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ: قِرَاءَةُ خَمْسِينَ آيَةً. وثانيهما: ما جاء في (المطالب العالية٤٦٤/٤، برقم ٦١٢)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ "أَسَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقِرَاءَةَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَكَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

خامسًا: جاء في طبعة كتاب الزهد لوكيع تحقيق د. عامر صبري برقم (١٤٢٣)، أخبرنا هشام، على الإبهام، وهذا يؤكد ما ابتدأته بأنَّ التصريح الذي وقع بتحقيق نسخة الشيخ: أحمد فريد بأنَّه (ابن حسان)، من تصرف راوي الكتاب أو نُساخه.

– وأخرجه ابن حبان[١]، عن الحسن بن إسحاق، عن يوسف بن بحر العجلي، عن سعيد بن إسماعيل المشاجعى، عن عيسى بن يونس، والطبراني[٢]، من طريق الوليد بن مسلم. كلاهما (عيسى، والوليد)، عن الأوزاعي، وجعله عيسى في روايته: عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النَّبيّ ﷺ، وجعله الوليد في روايته: عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النَّبيّ ﷺ. وأخرجه أبو يعلى[٣]، وتمام[٤]، من طريق عبد الله بن وهب، والدارقطني[٥]، من طريق طلحة بن زيد. كلاهما (ابن وهب، وطلحة)، عن الخليل بن مرَّة. ثلاثتهم (هشام، والأوزاعي، والخليل)، عن يحيى بن أبي كثير، به بنحوه، وقال الأوزاعي في روايته: عن يحيى بن أبي كثير، عن القاسم بن محمد، عن عائشة– رضي الله عنها– عن النبيَّ ﷺ، وقال الخليل – فيما رواه عنه طلحة–: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

وطريق يحيى بن أبي كثير، اختلف عنه في وصله وإرساله، على وجهين:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

– ورواه عنه على هذا الوجه: هشام الدَّسْتَوَائِي، والخليل بن مُرَّة، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي.

– وهشام بن أبي عبد الله: سَنْبَر، أبو بكر البصري، الدَّسْتَوَائِي، ثقة ثبت[٦]، والخليل بن مُرَّة الضُّبَعي، البصري، ضعيف[٧]، وهو وإن كان ضعيفًا؛ لكن روايته عن يحيى بن أبي كثير صححها بعض الأئمة. قال أحمد بن صالح المصري: "ورأيت أحاديثه عن: قتادة، وابن أبي كثير صحاحًا"[٨]، وعبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل[٩]، **واختلف على ثلاثتهم:**

---

(١) الثقات (٢٦٩/٨، برقم ١٣٣٨٤).
(٢) الدعاء (ص ٢٨٨، برقم ٩٢٦).
(٣) المسند (٢٩٢/٧، برقم ٤٣٢٢).
(٤) فوائد تمام (٣٥٥/١، برقم ٩٠٢).
(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٢/ ٣٦٥، برقم ٥٦٩٦).
(٦) التقريب (ص ٦٠٣، رقم الترجمة: ٧٢٩٩).
(٧) التقريب (ص ٢٣٢، رقم الترجمة: ١٧٥٧).
(٨) إكمال تهذيب الكمال (٢٢٥/٤).
(٩) التقريب (ص ٣٨٠، رقم الترجمة: ٣٩٦٦).

أولاً: هشام الدَّسْتَوَائِي: وقد اختلف عليه، وعلى من دونه:

فأمَّا من دونه، فقد رواه وكيع بن الجراح عنه، واختلف عليه فيه:

= فرواه ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، عنه، عن هشام الدَّسْتَوَائِي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

=وخالفهما: زهير بن عباد الرؤاسي، فرواه عنه، عن سفيان الثوري، عن هشام الدَّسْتَوَائِي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، (فزاد في إسناده: الثوري). وزهير بن عباد بن مليح الرؤاسي، وثقه: ابن عمار الموصلي[١]، وأبو حاتم الرازي[٢]، وابن عبد البر[٣]، وأمَّا ابن حبان وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : "يخطئ ويخالف"[٤].

وكما هو ظاهر فالمحفوظ والأشبه بالصواب عن وكيع هو الأول لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فالإمام أحمد، وابن أبي شيبة من أثبت الناس في وكيع بن الجراح.

والثانية: الاختصاص والملازمة: فالإمام أحمد، وابن أبي شيبة أكثر أصحاب وكيع رواية عنه، وهذا يدلَّ على أنَّ لهما من الاختصاص به، والملازمة له، ما ليس لغيرهما.

والثالثة: الحفظ والإتقان: فالإمام أحمد، وابن أبي شيبة من الحفظ والإتقان ما ليس للمخالف لهما، فكيف والمخالف قد نعته بعض النقاد بأنَّه يخطئ ويخالف.

والرابعة: كثرة العدد: فرواة الأول أكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

والخامسة: أنَّ زهير بن عباد وإن كان ثقة غير أنَّه تفرد به، وخالف من هو أوثق منه. قال الطبراني عقب إخراجه: "لم يرو هذا الحديث عن وكيع، عن سفيان، إلا زهير بن عباد، ورواه الناس: عن وكيع، عن هشام، ولم يذكروا: سفيان".

وفي طريق زهير هذا علة ثانية وهي: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، المصري، قال ابن عدي: "وابن رشدين هذا صاحبُ حديث كثير، يحدِّث عن الحفاظ بحديث مصر، أُنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه"[١].

---

(١) تهذيب التهذيب (٦٣٧/١).
(٢) الجرح والتعديل (٥٩١/٣).
(٣) تهذيب التهذيب (٦٣٨/١).
(٤) الثقات (٢٥٦/٨).

والذي يظهر أنَّ الحمل عليه في هذه المخالفة، ولا يمكن تعصيب الجناية بزهير؛ إذ الجمهور على توثيقه، وشذَّ الدارقطني عنهم، فَجَهَّلَهُ(٢)، وقد عرفه غيره، ومن عرف حجة على من لم يعرف.

وبعدُ؛ فما سبق إنما هو في تفصيل الاختلاف الواقع على وكيع بن الجراح، وبعد إن فرغتُ منه، فأعود إلى تفصيل الاختلاف الواقع على هشام الدَّسْتَوَائِي، فاختلف عليه فيه:

= فرواه وكيع بن الجراح(٣)، وعبد الله بن المبارك، عنه، عن يحيى بن أبي كثير، قال: **حُدثت** عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

= وخالفهما: إسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون، ومعاذ بن هشام، وخالد بن الحارث، ويونس بن بُكير، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، فرووه عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

والذي يظهر لي أنَّ هذا الاختلاف في الصيغة لا أثر له، وإنَّما قصد بعض الرواة من التعبير بصيغة: (حُدثت عن أنس)، التأكيد على عدم سماع يحيى بن أبي كثير من أنس بن مالك ﷺ، **يدلُّ على هذا الاستظهار عدة قرائن:**

الأولى: أنَّ الذين رووا الحديث بغير هذه الصيغة أحفظ، فيزيد بن هارون أحفظ وأكثر رواية عن هشام الدَّسْتَوَائِي من وكيع بن الجراح، قال يحيى بن يحيى النيسابوري: "كان بالعراق من الحفاظ شيخان وكهلان، فأما الشيخان: فهشيم، ويزيد بن زريع، وأما الكهلان: فوكيع، ويزيد بن هارون، ويزيد أحفظ الكهلين"(٤)، ولم يذكر يزيد بن هارون واسطة بين يحيى بن أبي كثير، وأنس بن مالك ﷺ. وعبد الله بن المبارك وإن كان من الثقة والتثبت والحفظ والإتقان بمكان؛ غير أنَّني من خلال تتبع مروياته عن هشام الدَّسْتَوَائِي ظهر لي أنَّها قليلة جدًا في جنب ما رواه بعص أصحاب هشام، ومن كان كذلك، فإنَّه لا يلحق بالأصحاب، ولو كانوا إمامًا معروفًا، وإنَّما عِداده في التلاميذ؛ لأنَّه إذا كانت روايته قليلة كان الخلاف مع الأصحاب أقل.

---

(١) الكامل (٤٥٤/١، رقم الترجمة ٤٢).
(٢) ميزان الاعتدال (٧٧/٢، رقم الترجمة: ٢٧٨٥).
(٣) كما هو في أصل كتابه الزهد والرقائق (٨٢٨/٢، برقم ١٠٩٩).
(٤) تاريخ بغداد (٤٩٣/١٦، رقم الترجمة: ٧٦١٣).

والثانية: رواية الراوي عن أهل بيته: فرواه معاذ بن هشام، عن أبيه من غير واسطة، وهو أعلم بحديث أبيه من غيره؛ لقربه منه.

والثالثة كثرة العدد: فرواة الثاني الذين رووه من غير واسطة أكثر عددًا من رواة الأول، والعدد الكثير أولى بالحفظ.

والرابعة: الاختصاص والملازمة: فمعاذ بن هشام يُعَدُّ رواية أبيه، فقد روى عنه ما لم يروي غيره من أصحاب هشام الدَّسْتَوَائِي، مما يدلُّ على اختصاصه بأبيه، وملازمته له. قال علي بن المديني: "سمعت معاذ بن هشام بمكة يقول: يعني وسأله ما عندك ؟ قال: عندي عشرة آلاف، فأنكرنا عليه، وسخرنا به، فلما جئنا إلى البصرة أخرج إلينا من الكتب نحوًا مما قال، يعني عن أبيه فقال: هذا سمعت، وهذا لم أسمعه، فجعل يميزها"(١)، ولم يذكر واسطة بين يحيى بن أبي كثير، وأنس بن مالك ﷺ، فهو مقدم على غيره من بقية أصحاب هشام الدَّسْتَوَائِي.

وأمَّا قول البيهقي -عَقِبَ إخراجه-: "إنما سمعه عن رجل من أهل البصرة يقال له: عمرو بن زنيب. ويقال: ابن زبيب، عن أنس"، فهو محل نظر، فقد تتبعت مرويات عمرو بن زنيب، عن أنس، فلم أقف له إلا على حديث واحد، وهو حديث: «لا طَاعَةَ لِمَنْ لَمْ يُطِعِ اللهَ»، أخرجه أحمد(٢)، وغيره، ولم أقف على تصريح باسم هذا المبهم في شيء من طرق الحديث على كثرتها.

ولو قُدِّرَ أنَّ هذا المبهم هو: عمرو بن زينيب البصري، فهو مجهول الحال، فقد روى عنه أكثر من اثنين، ولم ينصّ أحد على توثيقه غير ابن حبان، فقد ذكره في ثقاته(٣)، على قاعدته، ومثلُ عمرو بن زينيب لا يحتمل تفرده عن مثل أنس بن مالك ﷺ، فأين الثقات الأثبات من أصحاب أنس ﷺ عن هذه السنة؟ وهم المقدمون والمعتنون بحديثه؛ كمحمد بن شهاب الزهري، وقتادة بن دعامة السدوسي، وثابت البُناني، وحميد الطويل، وعبد العزيز بن صهيب(٤)، فلو كان ثابتًا لحدَّث به أصحاب أنس ﷺ.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤١/١٠، رقم الترجمة: ١٩١٩).
(٢) المسند (٤٤١/٢٠، برقم ١٣٢٢٥).
(٣) الثقات (١٧٤/٥).
(٤) انظر: سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٤٤٥/١، برقم ٩٤٨)، والجرح والتعديل (٤٤٩/٢)، وتهذيب الكمال (٥١٩/٤)، وإكمال تهذيب الكمال (٦٣/٣).

ثانيًا: الخليل بن مُرَّة:

= فرواه عنه على هذا الوجه: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد(١).

= وخالفه طلحة بن زيد: فرواه عن الخليل بن مُرَّة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

وطلحة بن زيد القرشي، أبو مسكين أو أبو محمد الرقي، "متروك، قال أحمد، وعلي، وأبو داود: كان يضع"(٢)، ورواية الخليل بن مرَّة خاصة عن: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، مقدوح فيها. قال ابن حبان: "وروى عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة نسخة طويلة؛ كأنها مقلوبة"(٣).

وكما هو ظاهر فالمحفوظ عن الخليل بن مُرَّة هو الأول؛ لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: الحفظ والإتقان: فعبد الله بن وهب من الحفظ والتثبت والإتقان بمكان، فكيف والمخالف له ممن يضع الحديث.

والثانية: ترجيح الأئمة: وممن وقفت عليه: الإمام الدارقطني فإنَّه رجح الأول بعد أنْ حكى الخلاف، فقال:" وهو المحفوظ"(٤).

ثالثًا: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي:

= فرواه عنه على هذا الوجه: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، أخو إسرائيل، كوفي، ثقة مأمون(٥).

= وخالفه: الوليد بن مسلم، فرواه عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ.

– والوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي، ثقة؛ لكنه كثير التدليس والتَّسْوية(٦).

والذي يظهر –والله أعلم– أنَّ المحفوظ عن الأوزاعي هو الثاني؛ إذ إنَّ الوليد بن مسلم كان عالمًا بالأوزاعي، ومكثرًا عنه. قال مروان بن محمد الطاطري – وهو

---

(١) التقريب (ص ٣٦٢، رقم الترجمة: ٣٦٩٤).
(٢) التقريب (ص٣١٧، رقم الترجمة: ٣٠٢٠).
(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٢٥/٤).
(٤) العلل (٣٧/٨، برقم ١٣٩٥).
(٥) انظر: التقريب (ص ٤٧١، رقم الترجمة: ٥٣٤١).
(٦) انظر: التقريب (ص ٦١٤، رقم الترجمة:٧٤٥٦)، وتعريف أهل التقديس (ص ١٧٠).

بلدي الوليد-: "كان الوليد بن مسلم عالمًا بحديث الاوزاعي"[١]، وقال أيضًا: "إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد بن مسلم، فما تبالي من فاتك[٢].

وعيسى بن يونس وإن كان ثقة ثبتًا، وقد كان الوليد بن مسلم يتهيب مخالفته، كما قال إبراهيم ابن موسى: سمعت الوليد -يعني ابن مسلم- يقول: "ما أُبالي من خالفني في الأوزاعيِّ، ما خلا عيسى ابن يونس، فإني رأيت أخذه"[٣]، يعني أخذًا محكمًا؛ غير أن الحمل على من دون عيسى، وهو يوسف بن بحر التميمي. قال ابن عدي: "ليس بالقوي، رفع أحاديث، وأتى عن الثقات بالمناكير"[٤]. وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"[٥]. وقال الذهبي: "له مناكير"[٦]، ومن دون يوسف بن بحر هو: الحسن بن إسحاق الخولاني، وهو مجهول العين، فقد تفرد بالرواية عنه ابن حبان، ولم أقف على من نصَّ على توثيقه.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ. ورواه عنه على هذا الوجه: الأوزاعي -في المحفوظ عنه- كما تقدم آنفًا عند حكاية الاختلاف عليه.

والذي يظهر - والله أعلم- أنّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن يحيى بن أبي كثير هو المرسل؛ **لِعِدَّة قرائن:**

---

(١) الجرح والتعديل (١٧/٩).

(٢) تاريخ أبي زرعة (ص ٣٨٤)، وفي مقابل ذلك تكلم بعض النقاد في حديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، بأنَّه يدلس في أحاديث الأوزاعي، فيسقط أسماء الضعفاء، والكذابين ويجعلها عن الأوزاعي، وممن نصَّ على ذلك: أبو مسهر الغساني - فيما نقله ابن عساكر عنه- في تاريخ دمشق (٢٩١/٦٣): "كان الوليد ابن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي، عن الكذابين، ثم يدلسها عنهم"[٢]. وقال أبو داود -فيما نقله مغلطاي عنه- في إكمال تهذيب الكمال (٢٥٠/١٢): "الوليد أفسد حديث الأوزاعي"[٢]، وكلامهما هذا محمول على رواة مُعينين، وقد كشف ذلك الإمام الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص٢٠٢، رقم الترجمة:٦٣٠)، فقال: "الوليد بن مسلم يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث الأوزاعي، عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي، مثل: نافع، وعطاء، والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي، عن عطاء، يعني مثل: عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم".

(٣) التاريخ الكبير (٥٠١/٧، رقم الترجمة: ٨٧٥٥).

(٤) الكامل (١٠، ٤٦٥، رقم الترجمة: ٢٠٨٤).

(٥) تاريخ بغداد (٤٤٨/١٦، رقم الترجمة: ٧٥٦٩).

(٦) ميزان الاعتدال (١٨٧/٥، رقم الترجمة: ٩٣١٤).

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فهشام الدَّسْتَوَائِي أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير[١].

والثانية: كثرة العدد: فرواة الأول أكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

والثالثة: ترجيح الأئمة: فقد رجح الأول بعض النقاد، وممن وقفت عليه: أبو زرعة فإنَّه قال: "وحديثه عنه مرسل أصح، وهذا وهم يعني المرفوع، يعني في حديثه عن أنس: «أفطر عندكم الصائمون...»[٢]. وقال الدارقطني:" والصواب عن يحيى، عن أنس"[٣]. وقال الحافظ ابن حجر: "والمحفوظ من هذا كله رواية هشام المرسلة"[٤].

والرابعة: أنَّ الوجه المرفوع معلول بعلتين:

العلة الأولى: مخالفة الأوزاعي لمن هو أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير، وهو هشام الدَّسْتَوَائِي، وكلُّ من خالف هشاماً في حديث يحيى بن أبي كثير، فإنَّه يُقَدَّم قول هشامًا عليه، ويُحْكمُ بالخطأ على مُخالِفِهِ كائنًا من كان، والأوزاعي وإن كان ثقة ثبتًا؛ لكنه كثيرًا ما يخطئ على يحيى بن أبي كثير؛ لأنَّ كتابه عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه أو احترق، فكان يحدِّث عنه من حفظه فيهمُ ويضطرب. قال الإمام أحمد: "لم يكن يحفظ حديثه جيداً؛ بل يهمُ ويضطرب ويخطئ كثيرًا فيه"[٥]. وقال الفسوي: "سمعت عباس بن الوليد بن مزيد يذكر عن شيوخهم قالوا: قال الأوزاعي: فجالسته – أي يحيى بن أبي كثير– وكتبت عنه أربعة عشر كتاباً، أو ثلاثة عشر، فاحترق كله"[٦].

والعلة الثانية: أنَّ الوليد بن مسلم الدمشقي مع ثقته غير أنَّه كثير التدليس والتسوية، ولم يصرح بالسماع في روايته.

---

(١) انظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٣٢٣، برقم ٢٠٥)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣٣٤، برقم ٤٨٩)، والجرح والتعديل (٩/٦٠-٦١).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٤٣، برقم ٩٠٦-٩٠٧).

(٣) علل الدارقطني (٨/٣٧، برقم ١٣٩٥).

(٤) نتائج الأفكار (٥/٢٠٧).

(٥) انظر: العلل ومعرفة الرجال– رواية المَرْوَذِيّ– (ص١٥٥، برقم ٢٦٨)، والجرح والتعديل (٩/٦١)، وشرح علل الترمذي (٢/٤٨٦)، و (٢/٦٤٦).

(٦) المعرفة والتاريخ (٢/٤٠٩).

والحديث من وجهه المحفوظ مرسل؛ إذ إنَّ يحيى بن أبي كثير لم يسمع من أنس بن مالك ﷺ، وقد نفى سماعه منه كبار النقاد؛ كالبخاري(١)، وأبو زرعة(٢)، وأبو حاتم(٣)، والنسائي(٤)، وابن أبي حاتم(٥)، وابن حبان(٦)، والحاكم(٧)، والذهبي(٨)، والحافظ ابن حجر(٩).

ثالثًا: طريق يحيى بن سعيد الأنصاري:

- أخرجه الطبراني(١٠)، عن محمد بن حنيفة الواسطي، عن الحسن بن جبلة، عن مهران بن إسحاق، عن يحيى بن سعيد لأنصاري، عن أنس ﷺ، به بنحوه؛ غير أن يحيى بن سعيد، قال في حديثه: «وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ».

وإسناده منكر؛ لثلاث علل فيه:

الأولى: تفرد شيخ الطبراني محمد بن حنيفة بن ماهان الواسطي به. قال الدارقطني: "ليس بالقوي"(١١)، ومثله لا يحتمل تفرده، وهو متأخر الوفاة؛ إذ إنَّ وفاته كانت سنة ثلاث مئة للهجرة(١٢).

والثانية: جهالة حال الحسن بن جبلة الشيرازي، فقد روى عنه راويان، لكن لم أجد فيه تصريحًا بتوثيق.

والثالثة: جهالة عين مهران بن إسحاق، فقد تفرد بالرواية عنه الحسن بن جبلة.

قال الطبراني -عقب إخراجه-: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إلا مهران بن إسحاق، تفرد به الحسن بن جبلة".

رابعًا: طريق قتادة بن دِعامة:

---

(١) جامع التحصيل (ص ٤٦٨).
(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٤٣).
(٣) المصدر السابق (ص ٢٤٤).
(٤) السنن الكبرى (٣١١/٦، برقم ٦٨٧٤).
(٥) الجرح والتعديل (١٤١/٩).
(٦) الثقات (٥٩٢/٧).
(٧) معرفة علوم الحديث (ص ١١٧).
(٨) الكاشف (٤٩٨/٤).
(٩) نتائج الأفكار (٢٠٦/٥).
(١٠) المعجم الأوسط (١٩٢/٦، برقم ٦١٦٢).
(١١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٥٢، برقم ٢١٩).
(١٢) لسان الميزان (١١٠/٧).

– أخرجه الطبراني[(١)]، من طريق إبراهيم بن المستمر العروقي، وابن السني[(٢)]، من طريق سليمان بن يوسف. كلاهما (إبراهيم، وسليمان)، عن شعيب بن بيان الصفار، عن عمران القطان، عن قتادة بن دِعامة، عن أنس ﷺ، به، ولفظ إبراهيم: «وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ».

وإسناده منكر؛ لثلاث علل فيه:

الأولى: شعيب بن بَيان الصفَّار البصري، ضعفه البزار[(٣)]. وقال العقيلي: "يحدث عن الثقات بالمناكير، وكاد أن يغلب على حديثه الوهم"[(٤)]، وقال الجوزجاني: "يروي المناكير"[(٥)]. وذكره الذهبي في الديوان مقتصرًا على قول الجوزجاني[(٦)]. وقال الحافظ: "صدوق يخطى"[(٧)]، كانت وفاته سنة بضع ومائتين[(٨)]، وقد تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده.

والثانية: فيه عمران بن دَاوَر القطان، وهو ممن اختلف قول النقاد فيه، وخلص الحافظ بن حجر إلى أنَّه:" صدوق يهم،"[(٩)]، وقد سبقه البخاري[(١٠)]، إلى هذا الحكم، وقد تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده عن مثل قتادة، وخاصة أنَّ الدارقطني وصفه بأنَّه: "كثير المخالفة والوهم"[(١١)]، فأين أصحاب قتادة عن هذا الحديث على كثرتهم؟ وهم المقدمون والمعتنون بحديثه؛ كسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدَّسْتَوَائِي، وشعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى العَوْذي[(١٢)]؛ فلو كان ثابتًا لحدَّث به هؤلاء.

---

(١) الدعاء (ص ٢٨٨، برقم ٩٢٥).
(٢) عمل اليوم والليلة (ص ٤٣٣، برقم ٤٨٢).
(٣) المسند (٤٧٣/١٣، برقم ٧٢٦٧).
(٤) كتاب الضعفاء (٥٤/٣).
(٥) ديوان الضعفاء والمتروكين (٥٣١/١، رقم الترجمة: ٢٠٦٩).
(٦) المصدر السابق.
(٧) انظر: التقريب (ص ٣٠١، رقم الترجمة: ٢٧٩٥).
(٨) تاريخ الإسلام (٩١/٥).
(٩) التقريب (ص ٤٥٩، رقم الترجمة: ٥١٥٤).
(١٠) تهذيب التهذيب (٣١٩/٣).
(١١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٦١، رقم الترجمة: ٤٤٥).
(١٢) شرح علل الترمذي (٥٠٣/٢-٥٠٥).

والثالثة: قتادة بن دعامة وإن كان ثقة ثبتًا؛ غير أنَّه لم يصرح بالسماع، وهو معدود في الطبقة الثالثة من مراتب المدلسين(١).

المبحث الرابع
حديث عبد الله بن الزبير ﷺ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: أَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَقَالَ: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ المَلاَئِكَةُ».

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن ماجه(٢)، عن هشام بن عمار، ومن طريقه أخرجه ابن حبان (٣).
- وأخرجه الطبراني، من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي.
- كلاهما (هشام، وسليمان)، عن سعيد بن يحيى اللَّخْمِيُّ.
- وأخرجه البزار(٤)، من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وعلقه الدارقطني(٥)، عن داود بن الزِّبْرِقان، وعباد بن عباد بن المهلب.
- أربعتهم (سعيد، وعبد الوهاب، وداود، وعباد)، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير... وجعله داود في حديثه: عن محمد بن عمرو، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن معاذ، وجعله عباد في حديثه: عن محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، أن رسول الله ﷺ أفطر...، مرسلاً.

هذا الحديث مداره على محمد بن عمرو، واختلف عليه في إسناده على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

- رواه عنه على هذا الوجه: سعيد بن يحيى اللَّخْمِيُّ، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي. وسعيد بن يحيى اللَّخْمِيُّ، أبو يحيى الكوفي، لقبه سعدان، صدوق وسط، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث

---

(١) تعريف أهل التقديس (ص ١٤٦).
(٢) السنن (٦٣٣/٢، أبواب الصيام، باب فِي ثواب من فطر صائما، برقم ١٧٤٧).
(٣) الإحسان (١٠٧/١٢، كتاب الأطعمة، باب الضيافة، برقم ٥٢٩٦).
(٤) المسند (١٧٤/٦، برقم ٢٢١٧).
(٥) علل الدارقطني (٣١٠/٤، برقم ٥٨٤).

سنين[١]. قال أبو داود: "حُجِبَ الناس عنه"[٢]. وقال الذهبي: "لكنَّه ما ضَرَّ تغيرُه حديثَه، فإنه ما حدَّث بحديث في زمن التغيُّر"[٣]، فقد

الوجه الثاني: عن محمد بن عمرو، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن معاذ ﷺ.

– رواه عنه على هذا الوجه: داود بن الزِّبْرِقان الرَّقَاشي، البصري، متروك وكذبه الأزدي[٤]، وقد اضطرب فيه: فمرة يرويه على هذا الوجه. ومرة يرويه: عن محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير، عن سعد بن معاذ ﷺ.

قال الدارقطني: "وكلاهما وهم"[٥].

الوجه الثالث: محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ.

– رواه عنه على هذا الوجه: عبَّاد بن عـبَّاد بن حبـيب بن المـهلَّب، ابن أبي صُـفْرة الأزدي، أبو معاوية البصري، ثقة ربما وهم[٦].

والذي يظهر– والله أعلم– أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن محمد بن عمرو هو الأول؛ إذ هو رواية الأوثق، والأكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، وقد صوب الدارقطني الوجه الثالث المرسل، على الوجه الثاني،[٧]، ولم يذكر الوجه الأول في علله عند حكاية الخلاف على محمد بن عمرو.

والحديث من وجهه المحفوظ معلول بعلتين:

الأولى: الإرسال الواقع فيه، فإنَّ مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير لم يسمع من جده، قاله البزار[٨].

والثانية: ضعف مصعب بن ثابت، فقد ضعفه كلٌ من: ابن سعد[٩]، وابن معين[١٠]، وأحمد بن حنبل[١]، وأبو زرعة[٢]، والنسائي[٣]، والدارقطني[٤]، وذكره العقيلي في

---

(١) انظر: التقريب (ص ٤٠٠، رقم الترجمة:٤٢٦١).
(٢) سؤالآت أبي عبيد الآجري (١٢٥/٢، برقم ١٣٢٣)
(٣) الميزان (٥٩٢/٢، رقم الترجمة: ٥٠٥٤).
(٤) انظر: التقريب (ص ٢٣٤، رقم الترجمة:١٧٨٥).
(٥) علل الدارقطني (٣١٠/٤، برقم ٥٨٤).
(٦) التقريب (ص ٣٢٦، رقم الترجمة: ٣١٣٢).
(٧) علل الدارقطني (٣١٠/٤، برقم ٥٨٤).
(٨) انظر: تهذيب الكمال (١١٨/٧)، وتحفة التحصيل (ص ٤٩٩).
(٩) الطبقات الكبير (٥٦٤/٧).
(١٠) تاريخ الدارمي (ص ٢٠٨، برقم ٧٧٤)، وفي رواية ثانية قال كما في الضعفاء للعقيلي (٢٥/٦): " ليس بشيء".

الضعفاء[٥]، وقال ابن حبان:" منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك منه استحق مجانبة حديثه"[٦]، وأما قول الحافظ "لين الحديث"[٧]، فهو محل نظر؛ إذ إنَّ غالب النقاد على تضعيفه.

المبحث الخامس
حديث عمر بن الخطاب ﷺ

قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى قَالَ: نا أَبُو خَلَفٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى قَالَ: نا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، سَمِعَ عُمَرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا عِنْدَ الظَّهِيرَةِ، فَوَجَدَ أَبَا بَكْرٍ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ جَالِسًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَخْرَجَكَ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا أَخْرَجَكَ؟ قَالَ: «أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكَ»، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ ﷺ جَاءَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قَالَ: أَخْرَجَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، فَقَعَدَ مَعَهُمَا فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُهُمَا فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ بِكُمَا مِنْ قُوَّةٍ فَتَنْطَلِقَانِ إِلَى هَذَا النَّخْلِ، فَتُصِيبَانِ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ؟» فَقُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا مَنْزِلَ مَالِكِ بْنِ التَّيِّهَانِ أَبِي الْهَيْثَمِ الأَنْصَارِيِّ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِينَا فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِمْ، وَأُمُّ أَبِي الْهَيْثَمِ تَسْمَعُ السَّلامَ تُرِيدُ أَنْ يَزِيدَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ السَّلامِ فَلَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْصَرِفَ، خَرَجَتْ أُمُّ أَبِي الْهَيْثَمِ تَسْعَى فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: قَدْ سَمِعْتُ تَسْلِيمَكَ وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَزِيدَنَا مِنْ سَلامِكَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ أَبُو الْهَيْثَمِ؟» قَالَتْ: قَرِيبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ يَسْتَعْذِبُ لَنَا مِنَ الْمَاءِ، ادْخُلُوا السَّاعَةَ يَأْتِي، فَبَسَطَتْ لَهُمْ بِسَاطًا تَحْتَ شَجَرَةٍ حَتَّى جَاءَ أَبُو الْهَيْثَمِ مَعَ حِمَارِهِ، وَعَلَيْهِ قِرْبَتَانِ مِنْ مَاءٍ، فَفَرِحَ بِهِمْ أَبُو الْهَيْثَمِ، وَقَرَّبَ تَحِيَّتَهُمْ، وَصَعِدَ أَبُو الْهَيْثَمِ عَلَى نَخْلَةٍ فَصَرَمَ أَعْذَاقًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَسْبُكَ يَا أَبَا الْهَيْثَمِ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْكُلُونَ مِنْ بُسْرِهِ وَمِنْ رُطَبِهِ، وَتَلَذُّوا بِهِ، ثُمَّ أَتَاهُمْ بِمَاءٍ فَشَرِبُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا مِنَ النَّعِيمِ الَّذِي تُسْأَلُونَ

---

(١) كتاب العلل- رواية عبد الله- (٤٨٨/٢، برقم ٣٢١٨).
(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص ٢٥٧، برقم ٤٥٧).
(٣) المجتبى (٩٠/٨، برقم ٤٩٧٨).
(٤) تهذيب التهذيب (٨٣/٤).
(٥) كتاب الضعفاء (٢٥/٦).
(٦) كتاب المجروحين (٣٦٧/٢)، ولما ذكره في الثقات (٤٧٨/٧)، قال:" قد أدخلته في الضعفاء وهو ممن أستخير الله تعالى فيه".
(٧) التقريب (ص ٥٦٢، رقم الترجمة: ٦٦٨٦).

عَنْهُ»، ثُمَّ قَامَ أَبُو الْهَيْثَمِ إِلَى شَاةٍ لِيَذْبَحَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَاللَّبُونَ»، ثُمَّ قَامَ أَبُو الْهَيْثَمِ فَعَجَنَ لَهُمْ، وَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رُءُوسَهُمْ فَنَامُوا، فَاسْتَيْقَظُوا وَقَدْ أَدْرَكَ طَعَامُهُمْ، فَوَضَعَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَأَكَلُوا وَشَبِعُوا، وَحَمِدُوا اللَّهَ، وَأَتَاهُمْ أَبُو الْهَيْثَمِ بِبَقِيَّةِ الأَعْذَاقِ فَأَصَابُوا مِنْهُ، وَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَعَا لَهُمْ بِخَيْرٍ، ثُمَّ قَالَ لأَبِي الْهَيْثَمِ:«إِذَا بَلَغَكَ أَنَّهُ قَدْ أَتَانَا رَقِيقٌ فَأْتِنَا» قَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: فَلَمَّا بَلَغَنِي أَنَّهُ قَدْ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَقِيقٌ أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسًا، فَكَاتَبْتُهُ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَمَا رَأَيْتُ رَأْسًا كَانَ أَعْظَمَ بَرَكَةٍ مِنْهُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِسْمَاعِيلَ الْمَكِّيَّ فَحَدَّثَنِي بِنَحْوِهِ، وَزَادَ فِيهِ: فَقَالَتْ لَهُ أُمُّ أَبِي الْهَيْثَمِ: لَوْ دَعَوْتَ لَنَا فَقَالَ: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلاَئِكَةُ».

تخريج الحديث:

أخرجه البزار(١)، وأبو يعلى(٢)، والطبراني(٣)، من طريقه، عن زكريا بن يحيى الرياشي، والحاكم(٤)، من طريق هلال بن بشر. كلاهما (زكريا، وهلال)، عن عبد الله بن عيسى، به بنحوه، وليس في حديث زكريا: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ...».

وأصل القصة عند مسلم(٥)، من حديث أبي هريرة ﷺ

وأمَّا الزيادة فإسنادها منكر؛ لأجل عبد الله بن عيسى الخزَّاز، وقد أطلق القول بأنَّه: منكر الحديث غير واحد؛ كأبي زُرعة(٦)، والساجي(٧)، وابن القطان(٨)، وضعفه الذهبي(٩)، وابن حجر(١٠)، وهو مع ذلك لا يحتمل تفرده عن مثل يونس بن عبيد، فإنَّه مُتَكَلَّمٌ في روايته عنه. قال العقيلي: "عن يونس بن عبيد لا يتابع على أكثر حديثه"(١١)، وقد ساق له هذا الحديث في مناكيره. وقال ابن عدي(١): "يروي عن يونس

---

(١) أخرجه البزار في المسند (٣١٥/١، برقم ٢٠٥).
(٢) المسند (٢١٤/١، برقم ٢٥٠).
(٣) المعجم الكبير (٢٥٣/١٩، برقم ٥٦٨).
(٤) المستدرك ١٦/٦، كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب أبي الهيثم بن التيهان، برقم ٥٣٤٢).
(٥) صحيح مسلم (١٦٠٩/٣، كتاب الْأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، برقم ٢٠٣٨).
(٦) انظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص ٢٤٤، برقم ٤٣٣).
(٧) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١١١/٨)، ونصُّ عبارته: "عنده مناكير".
(٨) بيان الوهم والإيهام (٤٣١/٣، برقم ١١٨١)، ونصُّ عبارته: "منكر الحديث، ولا أعلم له موثِّقًا".
(٩) انظر: الكاشف (١٧١/٣، رقم الترجمة: ٢٩٠١).
(١٠) انظر: (التقريب ص ٣٥١، رقم الترجمة: ٣٥٢٤).
(١١) كتاب الضعفاء (٤٢٣/٣، رقم الحديث: ٣٠٤٠).

يونس بن عبيد، وداود بن أبي هند بما لا يوافقه عليه الثقات... وهو مضطرب الحديث، وأحاديثه إفرادات كلها، ويُختلف عليه لاختلافه في رواياته...، وليس هو ممن يحتج بحديثه"، وقد ساق له هذا الحديث في جملة مناكيره، ثمَّ أين الثقات الأثبات من أصحاب يونس بن عبيد عن هذا الحديث على كثرتهم؟ وهم المقدمون والمعتنون بحديثه؛ كسفيان الثوري، وإسماعيل بن عُليَّة، وهشيم بن بشير، ويزيد بن زريع، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن وهب المصري، وحماد بن سلمة، وغيرهم، وهم يقاربون المئتين راويًا.

المبحث السادس
فقه أحاديث الدراسة.

اشتملت أحاديث الدراسة على ثلاثة أدعية:

١- اللهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَأَسْقِ مَنْ أَسْقَانِي.

٢- اللهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَا رَزَقْتَهُمْ، وَاغْفِرْ لَهُمْ، وَارْحَمْهُمْ.

٣- أَفْطَرَ عندَكُمُ الصَّائمونَ، وأَكَلَ طَعامَكُم الأبْرَارُ، وصَلَّتْ عَلَيكُم المَلائِكة.

فأمَّا الأولان ففي صحيح مسلم، وأمَّا الثالث، فخارج الصحيح، فما ثبت في صحيح مسلم، فهل دلالتهما ظاهرة على الدعاء لرَبِّ الطعام إذا أُكل عنده، أم أنَّ الحديثين يتطرق إليهما الاحتمال، فلا يدلان على الدعاء لرَبِّ الطعام إذا طَعِمَ عنده: الذي يظهر -والله أعلم- هو الثاني:

فالدعاء الوارد في حديث المقدام بن الأسود ﷺ: إنَّما هو لمن أراد الطعام لا من طَعِمَ، ففيه تعريضٌ لطلبه؛ يدلُّ على ذلك أنَّ النبيَّ ﷺ التمس شرابه، فكشف عنه، فلم يجد فيه شيئًا، عندها رفع رأسه إلى السماء، ثم دعاء بتلك الدعوات، ولم يكن وقتها قد طَعِم طعامًا، فلما سمع المقدام تلك الدعوات -وخاصة أنَّه الذي شرب شراب النبيِّ ﷺ- أخذ الشفرة، وأراد أن يذبح عنزًا، فلمَّا رأى الأعنز كلهن حُفَّل، حَلَبَ للنبيِّ ﷺ منها فَشَرِبَ، ولم يرد في الحديث أنَّه بعد أنْ شَرِبَ دعى للمقدام بن الأسود ﷺ، ولذا قال القرطبي: "يدلّ على كرم أخلاقه، ونزاهة نفسه ﷺ؛ إذ لم يسأل عن نصيبه، ولم يُعرّج على ذلك، لكنَّه دعا الله تعالى"(٢).

---

(١) الكامل (٦٨/٧-٧٠، رقم الحديث: ١٠٦٩٣).

(٢) المفهم (٣٣٣/٥).

وأمَّا الدعاء الوارد في حديث عبد الله بن بُسْر ﷺ: فدلالته أيضًا غير ظاهرة على الدعاء لصاحب الطعام، وإنَّما كان بطلب من عبد الله بن بُسْر ﷺ، ولم يدعو النبيُّ ﷺ له ابتداءً، بل دعا له ﷺ وقد أخذ لِجام دابته منصرفًا.

وأمَّا حديث أنس ﷺ، فمن خلال تتبع طرقه وشواهده، ظهر لي شدة ضعفها، وأنها لا تتقوى؛ بل لا تزيد الحديث إلا ضعفًا إلى ضعفه.

وعلى القول بصحته، فقد حمل شيخ الإسلام ابن تيمية دعاءه ﷺ هذا على أنَّه من قبيل الإخبار، لا من قبيل الدعاء[١].

والخلاصة:

أولاً: مع القول بأنَّ ما ثبت في صحيح مسلم من أحاديث يتطرق إليها الاحتمال؛ غير أنَّه لا مانع يمنع من الدعاء بهذه الدعوات بعد الطعام، فالدعاء أمره واسع، والدعاء للمضيف بالبركة، والمغفرة، والرحمة من أفضل ما يُحْسِنُ به الضيف لمضيفه، ولا قائل يقول بأنَّ الدعاء بهذه الدعوات من البدعة، أو خلاف السنة.

ثانيًا: استحباب التعريض لمن أراد الاستطعام بـ اللهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَأَسْقِ مَنْ أَسْقَانِي، وحديث المقدام دالٌ عليه دلالة صريحة.

ثالثًا: تراجم أصحاب المصنفات على أحاديث الباب تدلُّ على أنَّه يُدعى لصاحب الطعام إذا طَعِمَ عنده:

– فحديث عبد الله بن بُسْر ﷺ ترجم له النووي في صحيح مسلم فقال: (استحباب دعاء الضيف لأهل الطعام)[٢]، وترجم له الدارمي (الدعاء لصاحب الطعام إذا أطعم)[٣]، وترجم الترمذي له: (بابٌ في دعاءِ الضَّيف)[٤]، وترجم النسائي له: فقال: (ما يقول إذا أكل عنده قوم)[٥]، وترجم ابن حبان له: (ذكر ما يدعو الضيف لمن أكل من طعامهم)[٦].

– وأمَّا حديث أنس ﷺ، فترجم له أبو داود في كتاب السنن فقال: (باب ما جاء في الدعاء لرَبِّ الطعام إذا أكل عنده)[٧]، وترجم له الدارمي: (دعاء الصائم لمن يفطر

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (٤/٢١٤).
(٢) صحيح مسلم (٣/١٦١٥، برقم ٢٠٤٢/١٤٦).
(٣) المسند (٢/١٢٨٦، برقم ٢٠٦٥).
(٤) الجامع (٦/١٧٣، برقم ٣٨٩٣).
(٥) السنن الكبرى (٩/١١٧).
(٦) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٢/١٠٩، برقم ٥٢٩٧).
(٧) سنن أبي داود (٥/٦٦١، برقم ٣٨٥٤).

عنده)[١]، وترجم له النسائي: (الدعاء لمن أفطر عنده)[٢]، وترجم له البيهقي: (ما يدعو به الصائم لمن أفطر عنده)[٣].

رابعًا: استنبط بعض شراح الحديث من أحاديث الباب مشروعية الدعاء لصاحب الطعام إذا طَعِمَ عندهُ، وممن ذهب إلي هذا الاستحباب: القاضي عياض[٤]، والنووي[٥]، وابن رسلان[٦]، وقال: "سواء طلبه منه كما في الحديث، أو لم يطلبه، فإنه من باب المكافأة بالدعاء". وقال ابن القيم: "وكان إذا أكل عند قوم لم يخرج حتى يدعو لهم"[٧]. فهذا العدد من أصحاب المصنفات، وشراح الأحاديث يصعب تخطئتهم، ومخالفتهم، وكلٌ له اجتهاده، فالمصيب يُصِيبُ أجران في اجتهاده، والمخطئ يُصِيبُ أجرًا واحدًا.

خامسًا: ممن ذهب إلى استحباب الدعاء لصاحب الطعام إذا طَعِمَ عندهُ من أرباب المذاهب: الشافعية[٨]، والحنابلة[٩].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمد ربي وهو للحمد أهل على ما أنعم به عليَّ من إتمام هذا البحث، فله الحمد أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا على نعمه التي لا تُحصى، وفضله الذي لا يُستقصى، وأسأله أنْ يرزقني فيه التوفيق والسداد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ومقربًا بالفوز إلى جناته جنات النعيم، وأنْ يُكتب له القبول، وأن ينفع به كاتبه، وقارئه، وناشره، وهذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال دراسة هذه الأحاديث:

١- بلغت أحاديث الدراسة خمسة أحاديث -فيما وقفت عليه- وهي متفاوتة في درجاتها، فمنها: ما هو في أعلى درجات الصحيح -وهو صحيح مسلم- ومنها ما هو خارجه.

---

(١) المسند (١١١١/٢، برقم ١٨١٣).
(٢) السنن الكبرى (٣١١/٦).
(٣) السنن الكبير (٦٠٨/٤، برقم ٨١٣٥).
(٤) إكمال المعلم (٥٢٥/٦).
(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢٢٦/١٣).
(٦) شرح سنن أبي داود (٢٦٧/١٥).
(٧) زاد المعاد (٣٦٨/٢).
(٨) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٤٩٢/٩)، والمجموع شرح المهذب (٤٠٤/١٦).
(٩) انظر: المغني (٢٩١/٧)، وكشاف القناع (١٧٤/٥).

٢- أحاديث الدراسة منها ما هو صحيح غير صريح في الدلالة، ومنها ما هو صريح الدلالة غير أنَّه لا يصح.

٣- تراجم أصحاب المصنفات، وما استنبطه بعض الشراح من أحاديث الدراسة يدلُّ على مشروعية الدعاء لصاحب الطعام إذا أكل عنده.

٤- حديث أنس صريح في بابه؛ غير أنَّه لم يصح، وعلى القول بصحته، فيحتمل أن يكون من قبيل الإخبار، لا من قبيل الدعاء.

٥- الدعاء بابه واسع، ومن مكارم الأخلاق الدعاء لصاحب الطعام بالبركة، والمغفرة، والرحمة، ونحوها.

ثبت المصادر والمراجع:

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر، وآخرين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية –المدينة النبوية–، ط١ (١٤١٥هـ).

٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن حبان: أبي حاتم محمد بن حبان البُستي، (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت–، ط٢(١٤١٤هـ).

٣. الأذكار، للنووي: محيي الدين يحيى بن شرف، (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١ (١٤١٤هـ).

٤. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، لابن القيسراني: أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، الناشر: دار التدمرية – الرياض–، ط١ (١٤٢٨هـ).

٥. إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١ (١٤١٩هـ).

٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، (ت٧٦٢هـ)، تحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد– أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، (١٤٢٢ هـ).

٧. البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لابن الملقن: أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، الشافعي، (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار العاصمة – الرياض–، ط١ (١٤٣٠هـ).

٨. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي، الحميري، الفاسي، (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة –الرياض–، ط٢ (١٤٣٢هـ).

٩. تاريخ ابن أبي خيثمة، لابن أبي خيثمة: أبي بكر أحمد بن زهير بن حربٍ، (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، وأيمن شعبان، الناشر: غراس – الكويت–، ط١ (١٤٢٥هـ).

١٠. تاريخ ابن معين – رواية الدارمي–، لابن معين: أبي زكريا يحيى بن معين بن عون، (ت ٢٣٣هـ)،

تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق–.
١١.تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لابي زرعة: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري، (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ للطبع.
١٢.تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، للذهبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، (٢٠٠٣ م).
١٣.التاريخ الكبير، للإمام البخاري: محمد بن إسماعيل، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، الناشر: الناشر المتميز – الرياض–،ط١ (١٤٤٠هـ).
١٤.تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت–، ط١ (١٤٢٢هـ).
١٥.تاريخ دمشق، لابن عساكر: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع –بيروت–، ط١ (١٤١٥ هـ).
١٦.تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي، الرازياني، (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق: رفعت فوزي، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة–، ط١ (١٤٢٠هـ).
١٧.تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي المباركي، الناشر: مطابع الحميضي، ط٣، (١٤٢٢هـ).
١٨.تقريب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر بالمدينة، ودار قرطبة – بيروت–، ط٢ (١٤٣٠هـ).
١٩.تهذيب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت–، ط١ (١٣٢٩هـ).
٢٠.تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي: أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت–، ط٢ (١٤٣١هـ).
٢١.الثقات، لابن حبان: أبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند–، ط١ (١٣٩٣ هـ).
٢٢.جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي: صلاح الدين أبي سعيد بن خليل ككلدي، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمود بن حسين الرزيقيّ، الناشر: مكتبة بن تيمية– القاهرة–، ط١ (١٤٢٩هـ).
٢٣.الجامع الكبير – سنن الترمذي– للترمذي: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، الناشر: دار الرسالة –دمشق–، ط١ (١٤٣٠هـ).
٢٤.الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية– بحيدر آباد الدكن– الهند مصورة دار الكتب العلمية– بيروت–، ط١، (١٢٧١ هـ).
٢٥.الدعاء، للطبراني: سليمان بن أحمد اللخمي، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت–، ط١ (١٤١٣هـ).
٢٦.الزهد والرقائق، لابن المبارك: عبد الله المروزي، (ت١٨١هـ)، تحقيق: أحمد فريد، الناشر: دار المعراج الدولية – الرياض–، ط١ (١٤١٥هـ).

٢٧.سنن ابن ماجه، لابن ماجة: أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة –دمشق–، ط١ (١٤٣٠هـ).
٢٨.السنن الكبرى، للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط،الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،(١٤٢١هـ).
٢٩.السنن الكبير، للبيهقي: أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: إسلام منصور عبد الحميد، الناشر: دار الحديث – القاهرة–، ط١ (١٤٢٩هـ).
٣٠.سنن لأبي داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: الرسالة العالمية –دمشق–، ط١ (١٤٣٠هـ).
٣١.سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين بن بسطام المري، البغدادي، (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار –المدينة المنورة–، ط١ (١٤٠٨هـ).
٣٢.سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة–، ط١ (١٤١٤هـ).
٣٣.سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال، لأبي داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: د. عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الاستقامة – مكة المكرمة–، ومؤسسة الريان – بيروت–، ط١ (١٤١٨هـ).
٣٤.سؤالات البرذعي، لأبي زرعة الرازي، (٢٦٤هـ)، وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: مكتبة الفاروق الحديثة – القاهرة– ط١ (١٤٣٠هـ).
٣٥.سؤالات الحاكم النيسابوري، للدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف– الرياض، ط١، (١٤٠٤هـ).
٣٦.شرح سنن أبي داود، لابن رسلان: أحمد بن حسين المقدسي (ت٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر، ط١، (١٤٣٧هـ).
٣٧.شرح علل الترمذي، لابن رجب: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، السَلامي، (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، الناشر: دار العطاء – الرياض–، ط١ (١٤٢١هـ).
٣٨.صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: المكتبة الإسلامية – استانبول – تركيا، ط١، (١٣٧٤هـ).
٣٩.الضعفاء والمتروكون، للدارقطني: أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة – القاهرة–، ط١، (١٤٣٤هـ).
٤٠.الطبقات الكبير، لابن سعد: محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة–،ط١، (١٤٢١هـ).
٤١.علل الحديث ومعرفة الرجال، لابن المديني: أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، (ت ٢٣٤هـ)، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام–، ط١ (١٤٢٦هـ).
٤٢.العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني: أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، (ت ٣٨٥هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي،

الناشر: دار طيبة – الرياض–، ط١ (١٤٠٥ هـ)، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر :دار ابن الجوزي– الدمام– ط١ (١٤٢٧ هـ).
٤٣.العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني: أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د٠: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة– الرياض–، ط١ (١٤٠٥ هـ).
٤٤.العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١هـ)، رواية المَرْوَذِيِّ وغيره–تحقيق: وصي الله بن محمد عباس،الناشر :دار الإمام أحمد،القاهرة،ط١ (١٤٢٧هـ).
٤٥.عمل اليوم والليلة، لابن السني: أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَرِيّ، تحقيق: كوثر البرني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة / بيروت، ط١، (٢٠١٠م).
٤٦.الفوائد، لتمام الرازي: أبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله البجلي الدمشقي، (ت ٤١٤هـ).
٤٧.القاموس المحيط: للفيروزآبادى: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، (١٤٢٦هـ).
٤٨.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب الناشر: دار المنهاج – جدة–، ودار اليسر –المدينة المنورة–، ط٢ (١٤٣٠هـ).
٤٩.الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي: أبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض–، ط٣ (١٤٣٩هـ).
٥٠.كتاب السنن لأبي داود: سليمان بن الأشعث الأزدي، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: الرسالة العالمية – دمشق–، ط١ (١٤٣٠هـ).
٥١.كتاب الضعفاء، للعقيلي: أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى، (ت٣٢٣هـ)، تعليق: د. مازن بن محمد السرساوي، الناشر: دار الرشد– الرياض–، ١٢، (١٤٣٧هـ).
٥٢.كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل – رواية عبد الله–، لأبي عبد الله: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار القبس – الرياض–، ط٢ (١٤٢٧هـ).
٥٣.كتاب العلل، لابن أبي حاتم: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي – الرياض–، ط١ (١٤٢٧هـ).
٥٤.كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان: أبي حاتم محمد بن حبان التميمي، البُستي، (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي– الرياض–، ط١، (١٤٢٠هـ).
٥٥.لسان الميزان، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت–، ط١، (١٤٣٢هـ).
٥٦.المجتبى من السنن – السنن الصغرى للنسائي–: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (ت ٣٠٣هـ)،تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر :مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢ (١٤٠٦هـ).
٥٧.المراسيل، لابن أبي حاتم: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت–، ط٢ (١٤١٨هـ).
٥٨.المستدرك على الصحيحين، للحاكم: أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بابن البيع

(ت٤٠٥هـ)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، الناشر: دار التأصيل– القاهرة، ط١ (١٤٣٥هـ).
٥٩.مسند أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت–، ط١ (١٤٢١ هـ).
٦٠.مسند البزار– المنشور باسم البحر الزخار–، للبزار: أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون،نشر :مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،ط١ (١٤٣٠هـ).
٦١.مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميمي، السمرقندي، (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع – الرياض–، ط١ (١٤١٢ هـ).
٦٢.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي: أبي العباس أحمد بن محمد الحموي، (ت نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية –بيروت–، بدون تاريخ للطباعة.
٦٣.المصنف، لابن أبي شيبة: أبي بكر عبد الله بن محمد العبسي، (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، الناشر: دار قرطبة – بيروت–، ط١ (١٤٢٧هـ).
٦٤.المطالب العالية، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني،، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار العاصمة – الرياض–، ط١ (١٤١٩هـ).
٦٥.المعجم الأوسط، للطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي،(ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر :دار الحرمين،القاهرة،ط١ (١٤١٥هـ).
٦٦.المعجم الكبير، للطبراني: سليمان بن أحمد اللخمي، الشامي، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية –القاهرة–، ط١ (١٤١٥ هـ).
٦٧.معرفة علوم الحديث، للحاكم: محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– ط٢ (١٣٩٧هـ).
٦٨.المعرفة والتاريخ، للفسوي: أبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت–، ط٢ (١٤٠١ هـ).
٦٩.المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للعراقي: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (ت٨٠٦هـ)، الناشر: دار ابن حزم – بيروت–، ط١ (١٤٢٦هـ).
٧٠.المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي: أحمد بن عمر بن إبراهيم، (٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، وآخرون، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١ (١٤١٧هـ).
٧١.المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت–، ط٢ (١٣٩٢هـ).
٧٢.ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (ت ٧٤٨هـ)،تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون، نشر :الرسالة العالمية– دمشق، ط١ (١٤٣٠هـ).
٧٣.نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي مجدي السلفي، الناشر: دار ابن كثير – دمشق– ط٢ (١٤٢٩هـ).
٧٤.النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، الناشر :دار المعرفة– بيروت–، ط٢ (١٤٢٧هـ).